

اعتقاد ايجابها بالاعمال الشكوك ونطقها بالشهادتين فان قيل
اقصر على احد ما لم يكن من اهل القبلة الا اذا تجرعا النطق لعل في
لسانه او لعدم التمكن منه بوجه من الوجوه الا بما فيه اى ما يعلم
نفي الصانع القادر المختار ذكره بعد القادر لانه لا اختيار الذي
يشتهر المتكلمون لعينه الفعل والترك فلا يفيق القادر عنه
فان القادر قد يضطر الى الفعل فيفعل بقدرته وليس مختاراً بهذا
المعنى العلم فعلا كان او بما فيه شرك اما في الوجوب الوجود
او في الحقيقة كالقائلين بالنور والظلمة الذين يجعلون النور
فاعل الخير والظلمة فاعمال الشر واما المعتزلة فالخيار انهم لا
يكفون وقد سئل الامام ابو القاسم الانصاري وهو من اهل
تلامذة امام الحرمين عن تكفيرهم فقال لا يجوز لانهم منزهون
عنا يشبه الظلمة والقيح وما لا يليق بالحكمة وسطر اهل الخير
فقال لا يجوز تكفير لانهم عظموه حتى لا يكون لغيره قدرة وتأثير
واجادوا فكل منفقون على انه منزه عن سمات النقص والذوا
وانما في العبودية لعبادة الاصنام والكلام والشارع والكل

العلم سابق

انتهى الظلمة
لما جازى
عندنا قال
الاشارة
بمجمع الالف
ص

النبوة

النبوة او انكارها علم محلي بمحمد صلى الله عليه وسلم به ضرورة او انكار
امر محض عليه قطعاً كالاركان الخمسة للاسلام وهي شهادة
ان لا اله الا الله وان محمداً عبده ورسوله واقام الصلوة واتى
الزكوة وصوم رمضان وحج البيت مثال الاول الذين ينكرون
النبوة مطلقاً كالمجته وبعض الملاحدة ومثال الثاني المنكرو
للمعاد الجسماني كما سبق ومثال الثالث المنكرون لحرمة الخمر
ولم يخبروه عن التحريم للرجال بالعبثة ولو احتمال الحرمان
ولا بد من التقييد بكون تحريمه مجمعا عليه وان يكون حرمته من
ضروريات الدين وح يدخل فيما تقدم وبدون التقييد الاول
لا يثبت التكفير اصلاً وبدون التقييد الثاني ان كان الاجماع
مستنداً الى الظن لا يثبت ايضا وكذا ان كان الاجماع مستنداً
للدليل قطعي ولم يكن شتمها بحيث يكون من ضروريات
الدين قلت ومع هذا التقييد يدخل فيما تقدم وقد ذكر الامام
حجة الاسلام في كتابه المنقول من تعليقاته لانه قد ثبت الحلف
في كون الاجماع حجة ولا يكتفى بمسألة منكر الجمع عليه اذا لم يكن من

ابن ابي عمير

الذين يشترطون
قطعاً
عليه
بأن
يطلق
قطعه
المؤيد
انما
ازمنة

الجدليين

ما لا يثبت
لا يثبت
الذي